الصناعات المصرية[1]

أثرها في الرخاء القومي في زمن السلم والحرب

للدكتور حافظ عفيفي باشا

مصر بلاد زراعية

هكذا كانت منذ القدم . وهكذا ستظل آخر الدهر ما دام يجري فيها النيل العظيم بلا انقطاع ويحمل الى أرضها الماء العذب والخصوبة . وما دامت شمسها الساطعة المشرقة تبعث الحياة والنمو في كل ما تنبته أرضها من مختلف الزروعات

ولو كانت الاراضي المصرية المزرعة والتي تُستصلح للزراعة تكفي غلتها معاً كل المصريين لما كان في هذا غناء عن التفكير في إيجاد مورد آخر غير الزراعة يعتمد عليه المصريون في حياتهم هذا الزمان . فما بالنا والأرض المزرعة الآن — ورغم جميع الجهود التي بذلت لزيادة الانتاج وتحسينه — لا تكفي مطالب كل سكان هذا البلد الذي انخفض فيه مستوى المعيشة الى الحد الذي نعرفه جميعاً ، وان ما يمكن استصلاحه من الاراضي غير المزرعة لا يتكافأ مع الزيادة المطردة في عدد السكان حتى اذا رضينا بهذا المستوى المنخفض

وعدم التكافؤ بين نسبة مساحة الأرض المزرعة والتي يمكن استصلاحها ، وبين عدد السكان في الحال والمستقبل يرسم لنا خطوط مشكلة اجتماعية معقدة تنذر بأخطار شديدة إذا لم يتدارك أولو الرأي في هذه البلاد مواجهتها من الآن بما يناسبها من علاج حاسم

***

نحن نشكو ونصيح بالشكوى من انخفاض مستوى المعيشة في مصر

ونحن متفقون على ان أساس الاصلاح الاقتصادي والاجتماعي أو الصحي أو الثقافي أو أي اصلاح آخر مرتبط أشد الارتباط بما نستطيع عمله لتحسين حالة الفقر التي يعانيها كثرة المصريين

لذلك وجب على جميع المفكرين أن يبحثوا بامعان في الوسائل العملية التي تؤدي الى علاج

---

(١) خاضرة ألقاها حضرة صاحب السعادة الدكتور حافظ عفيفي باشا في الجامعة المصرية في الثالث والعشرين من يناير ١٩٤٢ وقد ألقاها في وقتها لحضرات طلبة الدراسات العليا بالجامعة

مشكلة الفقر في مصر علاجاً ناجعاً حتى يمكن رفع مستوى معيشة كثرة أهل هذه البلاد الى الحد الذي نرجوه

ولا يكفي للوصول الى هذا الهدف أن تقرر أية سلطة رفع الأجور أو المرتبات مثلاً ، فذلك طريق هيّن ولكنه لا يؤدي إلاّ الى علاج موضعي ، فضلاً عما هناك من عوامل اقتصادية كثيرة تحد من سلطة الحكومات في هذا الشأن . وإلاّ تعرضت البلاد من ورائه استمرار رفع الأجور مثل هذه الوسائل الى أزمات اقتصادية تكون نتيجتها عكس ما نرجو فتزداد الطالة سوءاً وعسراً

أما علاج مشكلة الفقر علاجاً ناجعاً هو في زيادة انتاج الأيدي العاملة وفي استثمار جميع ينابيع الثروة في البلاد استثماراً عليماً على أساس من العلم والخبرة

وليس لنا أن نطمع كثيراً في تحسين مستوى المعيشة في مصر اذا ظلّ اعتمادنا مقتصراً على الانتاج الزراعي وحده . ذلك بأننا بعد جهود مضنية كدنا ننتج من أرضنا أقصى ما يمكن انتاجه دون أن يترتب على هذه الجهود ارتفاع كبير في مستوى المعيشة

وليس هذا بغريب ، فالواقع ان البلاد التي تعيش من الزراعة وحدها بلاد فقيرة

لذلك يجب علينا أن نركز الكثير من جهودنا في زيادة الانتاج الصناعي أيضاً . فصناعتنا لا تزال ناشئة . وهي لا تشغل إلا حيزاً صغيراً من ميدانها الفسيح . ولا يزال أمامنا في هذا الميدان نواحٍ عديدة ومنابع غزيرة يجب استغلالها على أحدث الاساليب . كما يجب على حكوماتنا أن تشجع المفكرين والمبتكرين وأصحاب رءوس الأموال على الاقدام للدخول في هذا الميدان بدلاً من استثمار أموالهم وحصر جهودهم في الزراعة وحدها . فتشجيع الحكومات أمرٌ لا بد منهُ في أول النهضة الصناعية لأن الاستثمار الصناعي محفوف بأشد الأخطار ومعرّض لكثير من المفاجآت التي تثبّط الهمم

واذا كانت الزراعة تدر أرباحاً محدودة وكانت مفاجآتها تنحصر في نقص غلة المحاصيل في سنة من السنين فان رأس المال فيها مضمون الى حدّ كبير . على حين مفاجآت الصناعة أشد خطراً إذ قد يتضاءل فيها رأس المال نفسه بل قد يضيع كله أحياناً . وهذا هو رأس العلة في إحجام المموّلين المصريين عن استثمار أموالهم في الصناعة — وهم الذين ألِفوا عدم المخاطرة والمغامرة وفضلوا الحصول على ربح ضئيل مضمون على آخر جزيل محتمل

ولا يكفي لتبديد هذه الحال أن تقتصر الحكومة على النصح والارشاد بل لا بدّ من اتخاذ جميع التدابير التشريعية والعملية لاقناع هؤلاء المموّلين بأن أموالهم ومصالحهم في بعض الأمن من مفاجآت الصناعة . وألاّ تنتهز الحكومة كل فرصة ملائمة لرواج الصناعة

فتُستقل كاهلَها بضرائب قد تكون مجحفة في وقت هذا الرواج ، ولكنها تشجّع حتماً على رجال الصناعة أحسن المناسبات للاستفادة من هذا الانتعاش المؤقت لتوسيع مصانعهم وتحسين آلاتها واتقان منتجاتها ووضعها على أساس مالي متين حتى تستطيع الصناعة أن تقاوم ما قد يصادفها من أزمات وما يعترضها من مختلف المتاعب في المستقبل

هذا هو تشجيع الحكومة الحقيقي للصناعة

وهذا هو السبيل لإقناع المصريين لاستثمار أموالهم فيها

وبهذا فقط تتوافر الأموال اللازمة لها ويتسع النشاط الصناعي الذي تتطلبهُ حاجات البلاد

أما أن تبحث الحكومة كل ما يفرض على الصناعة من ضرائب في جميع البلاد الصناعية الغربية وأن تسعى الى فرض أمثالها على الصناعة المصرية الناشئة فهذا أمرٌ يدعو الى التفكير والامعان الشديد

فإن الصناعة في مصر لا تزال — كما قدمتُ — في دور الطفولة والتجربة . وهي أشد الأدوار الصناعية خطراً وأكثرها كلفة . وليس في استطاعتها أن تحتمل ارهاق أمثال الضرائب التي تفرض الآن في بلاد محاربة تنفق يومياً على الحرب عشرات الملايين من الجنيهات

***

وإني حينما أدعو الى تشجيع الصناعة في مصر والى تحويل جزء كبير من أموال البلاد ومن مجهودات شبابها المثقف الى الناحية الصناعية فلست أدعو الى التعلق بالخيال أو التشبث بالمحال . فقد أثبتت الظروف أن نجاح الصناعة في مصر ممكن ، ميسور . وأن جميع أسباب نجاحها متوفرة . فالمادة الأولية موجودة عندنا . والوقود الطبيعي متوفر . وتوليد الحرارة بالطرق الصناعية مستطاع . وأهم من ذلك أن المصري صانع ذكي ماهر . وكانت بلاده مهداً لصناعات يدوية كثيرة . واشتهر اجداده قديماً بالمهارة والابتكار وحسن الذوق

وإن نظرة سطحية الى متاحف الآثار الفرعونية أو الاسلامية في جميع انحاء العالم والى ما تحويه من بدائع الصناعات اليدوية الدقيقة التي أخرجتها عقول مصرية وصاغتها أيدٍ مصرية لتكفي للدلالة على تقدم الصناعة المصرية في عهدها القديم

واعتقادي أن عدد الأحوال العلمية التي مارست فيها الصناعة أو كادت لم تضعف من مهارة الأيدي المصرية ولا يزال العامل المصري مستعداً لاتقان أية صناعة غريبة عنه اذا أحسن تعليمه وإرشاده . وجميع الذين يتولون الاشراف على المصانع المصرية الآن يعلمون هذه الحقيقة ويعجبون بمهارة المصريين وبسهولة تعلمهم لأسرار أكثر الآلات الصناعية دقة وتعقيداً

أذكر لكم بهذه المناسبة أنه لما صدقت النية على إنشاء مصانع الغزل والنسيج في كفر الدوار اختير لهذه المصانع أحدث الآلات المستعملة في هذه الصناعة وهي آلات اوتوماتيكية أي تتحرك بنفسها وإنما تحتاج إلى اشراف عدد قليل من العمال المهرة . فرأى تجار هذه الآلات أن من واجبهم قبل اتمام الصفقة أن يوجهوا نظرنا الى ما سنلاقيه من المتاعب بسبب دقة هذه الآلات والى ضرورة اختيار عمال مهرة تمرنوا مدة طويلة على ادارتها وإلا تعطلت عن العمل واحتاجت لاصلاحها الى الاستعانة بصناع من الاجانب . وفي هذا ما فيه من اضاعة للوقت والمال . فلم يأبه مؤسسو مصانع كفر الدوار لهذه النصيحة وصمموا على شراء أحدث ما أخرجته صناعة آلات الغزل والنسج

وقد أقيمت هذه المصانع من سنين كما تعلمون . ويدير آلاتها الآن مهندسون مصريون وعمال مصريون ويدهش من يزور هذه المصانع الآن اذ يرى صبيًا صغيراً لا يتجاوز السادسة عشرة ، امام أدق آلاتها صنعاً وهو يُحكم ما نيط به من عمل ويفهم معنى كل صوت تحدثه الآلة التي يشرف عليها ومغزى كل حركة من حركاتها

وكما أن أرض مصر تنبت الكثير ، وتحوي تربتها الكنوز من المواد الاولية ، التي تصلح لصناعات كثيرة فكذلك لا تنقص مصرَ رءوس الأموال اذا اتجه أصحاب الثروات فيها الى ناحية الصناعة وفكروا في استثمار جزء من اموالهم فيها بدل استثمارها كلها في الزراعة وفي شراء الأراضي بأثمان لا تناسب غلتها

على أننا — مع هذا — يجب ألا نضع العراقيل أمام رءوس الأموال الاجنبية التي يريد أصحابها استغلالها في الصناعة المصرية ما دامت تخضع لقوانين البلاد

فان الصناعة تحتاج الى رءوس أموال ضخمة كما أن استخدام مثل هذه الاموال في الصناعة لا يخلو من مجازفة لا يقدم عليها المصري بسهولة . فاذا صممنا على قصر رءوس الأموال الصناعية على الأموال المصرية وحدها فان التقدم الصناعي في مصر قد يتأخر زمناً طويلاً وليس هذا في مصلحة أحد

والواقع أن الصناعة في كل مكان لا تعرف جنسية الاموال المستثمرة فيها

فالأموال الاميركية تستعمل في الصناعات الانجليزية . والعكس بالعكس . والاموال الانجليزية والاميركية تستعمل الى حدٍّ كبير في الصناعة الايطالية والالمانية

وقد احتاجت اليابان وايطالية بصفة خاصة لامكان ترقية صناعتهما في هذا الزمن الوجيز الى رءوس أموال كثيرة جاءتهما من البلاد الاجنبية

واذاً فجميع أسباب تحاج الصناعة في مصر موجودة ، وخاصة اذا بدأنا حياتنا

الصناعية بالحذر وبنيت أساسها على أحدث الأساليب العلمية والاقتصادية ولم تقصّر في البحث والاستقصاء قبل الاقدام على انشاء صناعة من الصناعات حتى تكون مجهزين بكامل العدد والوسائل

***

وبعد، فهل نحن في حاجة الى دليل لامكان قيام صناعات اهلية متعددة في مصر، ولامكان استغلال جزء كبير من ثروتنا الأهلية ومن ثروتنا الفكرية في الميدان الصناعي بعد ان رأينا بأعيننا نجاح صناعات كثيرة تؤدي الآن للبلاد أكبر الخدمات

اني لا استطيع في الزمن الوجيز المحدد لي أن أجمل لحضراتكم اعمال الشركات الصناعية القائمة الآن أو مدى تقدمها وتعدد نواحي نشاطها ودرجة النجاح الكبير الذي أصابته في انتاجها من تحسين واتقان. فنظرة سريعة الى هذه المعروضات التي جمعت ونسقت في هذا المكان توضح لكم مدى التقدم الذي بلغته الصناعة المصرية في سنوات قلائل — هذا مع ان هذه المعروضات تمثل في الواقع جزءاً صغيراً من منتجاتنا الصناعية

وانكم لتعلمون مع هذا ان الصناعة في مصر مولود حديث

فنحن قد بدأنا نفكر في الصناعة منذ الحرب العالمية الماضية حينما أحسسنا بكثير من النقص في حاجاتنا وبارتفاع أثمان ما كنا نجده منها ارتفاعاً كبيراً استحال معه على طبقات كثيرة من الأمة أن تحصل على مطالبها الضرورية

ولقد يذكر بعضكم انه لم يكن من السهل في فترة تلك الحرب الحصول على ثوب «البفتة» إلا بثمن باهظ بلغ وقتئذ نحو خمسة جنيهات وارتفع أحياناً الى ثمانية

هذا مع العلم أن طرق المواصلات البحرية في الحرب الماضية لم تكن مقفلة باحكام كما هي في هذه الحرب القائمة، اذ كان طريق البحر المتوسط مفتوحاً في الحرب الماضية الى نهايتها

على أن نشاطنا الصناعي الحقيقي لم يبدأ الا بعد سنة ١٩٣٠ حينما تقررت التعريفة الجمركية الحالية التي دوعي في وضعها وجوب حماية الصناعة في مصر وتخفيف أثر مزاحمة الصناعة الاجنبية لها

وقد انتهز هذه الفرصة السانحة فقيد البلاد المغفور له محمد طلعت حرب باشا فنهض واستنهض الهمم داعياً المصريين الى الاهتمام بالصناعة فنجحت دعوته. ولم يكتف بهذا بل عرض على البلاد مشروعات صناعية متعددة تمت دراستها بعناية، وأشرف على تنفيذها وهي تقدم الآن للبلاد، كما تعرفون، أكبر الخدمات

فالصناعة المصرية في الواقع دون العشرين سنة. وبالرغم من حداثة عهدها فانها

قد توسعت في هذه الفترة القصيرة ونمت نمواً كبيراً — في نطاق نشاطها — فاق ما كان يتوقعه أكثر المصريين تفاؤلاً واقتناعاً

فقد تأسس في هذه الفترة شركات مصرية كثيرة برءوس أموال كبيرة يتناول نشاطها الصناعي آفاقاً متعددة . وتنتج من المصنوعات أنواعاً وألواناً شتى

ويكفي لمعرفة قيمة الصناعة المصرية الآن — على انها عامل — في الثروة الاهلية أن نذكر أن نصيب الصناعة المصرية في هذه الثروة لا يقل عن نصيب الزراعة بل قد يزيد عليه

فالبلاد تنتج الآن من المنتجات الصناعية ما يزيد ثمنه على ثمن محصول القطن المصري . كما يربو عدد العمال المصريين الذين يشتغلون في الصناعة ويرتزقون منها على مئات الآلاف يتناولون مرتبات سنوية تقدر بمئة ملايين من الجنيهات . ويتناول العامل في المتوسط أجراً لا يقل عن ضعف ما يتناوله العامل الزراعي ، وقد يصل أحياناً الى خمسة أمثاله . كما فتحت للآلاف الشبان المتعلمين أبواب رزق واسعة كانوا لا يجدون مثلها من عشر سنوات الا بالتوظف في الحكومة

ولست أستطيع الآن أن أذكر لكم احصاء وافياً عن رءوس الاموال المستثمرة في جميع الصناعات بمصر أو عدد الموظفين والعمال من المصريين الذين يعملون في الصناعة ويرتزقون منها ، ولكني أستطيع أن أذكر لكم بدقة بعض الأرقام عن بعض شركات مصر

رأس المال وعدد الموظفين والعمال ومرتباتهم السنوية والقطن المستهلك وكميات الانتاج في شركات النسيج

الشركة	رأس المال	عدد الموظفين	المرتبات السنوية	عدد العمال	الاجور السنوية	كميات الانتاج
	جنيه		جنيه		جنيه	
المحلة	١٫٠٠٠٫٠٠٠ *	٥٠٠	١٨٠٠٠٠	٢٥٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	٧٠٫٠٠٠٫٠٠٠ ياردة أقمشة
	١٫٠٠٠٫٠٠٠ سندات					١٨٫٠٠٠ طن غزل
كفر الدوار	٥٠٠٫٠٠٠	٣٥٠	٦٠٠٠٠	٥٠٠٠	١٩٠٠٠٠	٣١٫٠٠٠٫٠٠٠ ياردة أقمشة
						٤٫٠٠٠ طن غزل
المرير	١٢٥٫٠٠٠	١٥٥	٣٢٠٠٠	١٨٠٠	٨٠٠٠٠	٣٫٥٠٠٫٠٠٠ ياردة أقمشة
المجموع	٢٫٦٢٥٫٠٠٠	١٠٠٥	٢٧٢٠٠٠	٣١٨٠٠	١٢٧٠٠٠٠	١٠٤٫٥٠٠٫٠٠٠ ياردة
						٢٢٫٠٠٠ طن

* استهلك جزء من هذه السندات

وبذلك يبلغ رأس مال هذه الشركات الثلاث (بما في ذلك قيمة السندات المصدرة)	٢ر٢٥٠ر٠٠٠	جنيه
ويبلغ عدد الموظفين والعمال	٣٢ر٨٠٥	أشخاص
وتبلغ مرتباتهم وأجورهم السنوية	١ر٢٧٠ر٠٠٠	جنيه
وتنتج من الأقمشة ما طوله	١٠٤ر٥٠٠ر٠٠٠	ياردة
ومن خيوط الغزل ما وزنه	٢٢ر٠٠٠	طن
وتستهلك من القطن ما وزنه نحو	٦٠٠ر٠٠٠	قنطار

هذا ما تؤديه الصناعة المصرية في زمن السلم من خدمات لأهل هذه البلاد وهو ظاهر لا يحتاج الى شرح طويل ، فلقد رأينا أنها فتحت أبوابا جديدة يرتزق منها جيش من الموظفين والعمال وهي تقدم للمستهلكين من المصريين بضاعة مصنوعة يقدر ثمنها بما يقرب من ثلاثين مليون جنيه سنويًا ، كانت تأتي لهم من البلاد الأجنبية وبذلك يتسرب كل ثمنها الى الخارج

أما الآن ، وبعد أن قامت الصناعة المصرية في مصر ، فان ما يتسرب من هذه الأموال لا يزيد على ربع هذا المبلغ الضخم أو خمسه وهو ثمن الآلات والمواد الأولية التي لا توجد في البلاد في الوقت الحاضر وبذلك قد ساعدت الصناعة مساعدة كبيرة على تحسين الميزان التجاري في مصر بعد أن كان مائلاً لمصلحة أكثر البلاد الأجنبية قبل نهضة الصناعة الأهلية

ولتحسين الميزان التجاري أكبر الأثر في مركز البلاد المالي وفي اقتصادها القومي

ويضاف الى هذا أن قيام الصناعة في مصر كان له أكبر الأثر في زيادة موارد خزانة الدولة

ومع انه في غير الميسور معرفة قيمة الضرائب الصناعية البحتة بدقة فانه يمكن القول ، بناء على الاحصاءات الرسمية ، ان جملة الضرائب المختلفة على التجارة والصناعة التي حصلتها الخزانة في السنة المالية المنتهية في ٣٠ ابريل ١٩٤٣ قد زادت على ١١ مليون جنيه وستزيد حصيلتها حتماً على ١٥ مليون جنيه في السنة المالية الجارية

هذا بخلاف المقدر لرسم الانتاج وهو نحو ٨ مليون جنيه . وهو ضريبة على الصناعة وحدها

وعلى هذا فيراد الخزانة العامة من الضرائب المباشرة التي تحصل عليها من الصناعة والتجارة يربو على ٢٣ مليون جنيه دون احتساب ما يحصل من الرسوم الجمركية في حين أن نصيب الخزانة العامة من الضرائب العقارية على الاطيان والاملاك يقل عن السنة ملايين من الجنيهات

أما ما تؤديه الصناعة المصرية للبلاد من خدمات في زمن الحرب فهو أكبر أثرًا وأكثر وضوحًا

وكما قلت لحضراتكم في أول هذه الكلمة ان الأمم الزراعية أمم فقيرة وستبقى فقيرة ما اكتفت بالزراعة وحدها . كذلك أقول لكم أن الأمم الزراعية أمم ضعيفة أمام الاعتداء الخارجي . وستبقى معرضة لكل غزو ما بقيت زراعية فحسب

وإذا كانت اليابان ، وسكانها لا يزيدون كثيراً على الخمسين مليوناً ، قد غزت الصين التي يبلغ عدد سكانها عشرة أضعاف سكان اليابان، فما هذا إلا لأن اليابان اكتفت الى ما قبل نحو خمسين سنة مضت بالزراعة وحدها . ثم صلت حكوماتها في هذه الفترة القصيرة على انشاء صناعات أهلية زاهرة . وأما الصين فقد رضيت بالزراعة مكتفية بها للآن ولم تأبه للصناعة. وأمامنا الآن ما تعمله روسية في هذه الحرب وما وصل اليه جيشها من القوة والاستعداد وما كان عليه هذا الجيش في الحرب الماضية

واعتقادي أن ما نراه من تفوق روسية الحربي الآن ما هو الا نتيجة طبيعية لمجهود ذلك البلاد في الناحية الصناعية — ذلك المجهود الجبار الذي بدأ في الخمس عشرة سنة الاخيرة والذي بدت آثاره الآن ظاهرة للعيان . وليس من الممكن الآن او قبل الآن أن يعتمد بلد من البلاد في محاربة أي عدو له على استيراد أدواته الحربية من الخارج

فاذا كانت هذه النظرية صحيحة في الماضي فهي أصح في الحرب الحديثة التي تحولت فيها كل المعدات الحربية الى آلات ميكانية دقيقة وزاد استهلاك هذه الآلات الى حدّ كبير بعد استعمال الطائرات كآلات حربية أيضاً

ولأجل أن تتبينوا صدق ما أقول تصوروا أن مصر المستقلة دخلت في حرب مع أية دولة أوروبية — فاذا يمكنها أن تفعل ؟ ؟

يمكنها أن تشتري من المدافع والطائرات والقنابل ومن كل أدوات الحرب أكبر مقدار ممكن لتخزينه في وقت السلم . فهل هي تستطيع مهما ضحت بأموال أهلها أن تختزن من هذه المعدات ما يكفي لحاجات حرب قد تدوم سنة أو سنتين أو ثلاثاً ؟ ؟ مع العلم بأن الطرق البحرية ستقفل في وجهها بمجرد اعلان هذه الحرب، ومع العلم أيضاً بأنه قد ثبت لنا مما رأيناه بأعيننا الآن أن آلات الحرب تتبدّل وتتغير وتتحسن بين وقت وآخر وفي أثناء الحرب نفسها تبعاً للمحارب التي تحصل عليها إتقان المعارك

وقد رأينا في هذه الحرب ان الطائرات والمدافع والدبابات التي استعملت سنة ١٩٤٠ قد صارت الآن غير صالحة إلا للعرض في المتاحف الحربية على انها نموذج تاريخي قديم

أما ما كان يصنع منها بين سنة ١٩٣٥ وسنة ١٩٣٩ فقد أصبحت كلعب الأطفال اذا قورنت بما يصنع منها في سنة ١٩٤٤

أظنكم توافقون على انه ليس معقولاً ان تعتمد أمة في زمن الحرب على استيراد أدواتها الحربية من الخارج بل لا بدَّ لها من الاعتماد على صناعتها الأهلية لامكان حصولها على أكثر ما يلزمها من ادوات الحرب

أريد أن أنتقل بكم بعد ذلك الى نقطة جوهرية أساسية، وهي أنهُ ليس من الميسور في بلد من البلاد تأسيس صناعة حربية تختص فقط لانتاج أدوات الحرب بعينها إذا كانت جميع الصناعات الأخرى معدومة أو محدودة في هذا البلد — فان الصناعات الحربية البحتة تعتمد على صناعات حديدية اخرى لامكان الحصول على المواد اللازمة لها . فصناعة المدفع أو البندقية تستمد موردها الاولية من مصانع الحديد والصلب . فلا يمكن إقامة هذه الصناعة بالاعتماد على الحصول على الصلب اللازم لها من الخارج والاَّ اذا امتنع ورود هذا الصنف تتوقف هذه الصناعة على الأثر

كما أن صناعات حربية كثيرة اخرى كصناعة القذائف والقنابل تعتمد مادتها الاولية على الصناعات المعدنية والكيماوية فهي محتاجة الى منتجات معدنية وكيماوية كثيرة تقوم بها مصانع مختلفة . وهنا أيضاً لا يمكن الاعتماد على ورود هذه المواد من الخارج بل لابدَّ أن تصنع في الداخل لأغراض السلم ولنجد الصناعة ما يلزمها منها في كل وقت

وكما تحتاج صناعة الطائرات الى صناعة الحديد والصلب فهي تحتاج أيضاً الى صناعات النسيج والخشب والقذائف المعدنية والى صناعات كثيرة أخرى

وأستطيع أن أذكر لكم الكثير من الصناعات التي يستعمل انتاجها في زمن السلم وهي في الوقت نفسه لازمة كل اللزوم لاقامة صناعة حربية بحتة في البلاد

لذلك نعتبر بحق صناعات النسيج . وصناعات أدوات البناء . والصناعات الكيماوية . وبخاصة صناعة الاسمدة . والصناعات الحديدية والمعدنية . وصناعة تحضير وحفظ المواد الغذائية . وصناعات كثيرة أخرى ، صناعات حربية لا غنى عنها

ولهذه الاسباب أيضاً لا تجدون في البلاد الصناعية مصانع تقوم على صناعة أدوات الحرب وحدها

فمصانع كروب) مثلاً لا تشتغل بإعداد المدافع والآلات الحربية وحدها، بل هي مصانع صلب وحديد أيضاً تنتج من المصنوعات اللازمة للسلم ما بعد مئات الانواع . وتقوم بباب هذا في زمن السلم صناعة الآلات الحربية بمقادير محدودة . فاذا ما أعلنت الحرب تحولت هذه

المصانع في ساعات أو أيام الى مصانع لانتاج أدوات حربية متعددة . وإلاّ لو اشتغلت في زمن السلم بأدوات الحرب وحدها — وحاجات البلاد الى هذه الادوات في زمن السلم محدودة — لتضاءل العمل في هذه المصانع ولاستغنت عن الكثير من عمالها ومهندسيها وأصبحت عبئاً ثقيلاً على أصحابها وعلى الدولة نفسها

ولقد سمعتم أن جميع مصانع السيارات ومصانع الحديد ومصانع الكيماويات قد تحولت في زمن قصير في ألمانية وفي انكلترة وأمريكة — عند اعلان هذه الحرب القائمة — الى مصانع حربية لا تشتغل بغير الانتاج الحربي

وقد يدهشكم أن أذكر لكم أن الصناعة المصرية — وهي حديثة النشأة كما تعلمون — تقدم لقوات حلفائنا في مصر كثيراً من أدوات ومصنوعات مختلفة ومنها مصنوعات حربية بحتة يقدر ثمنها بملايين الجنيهات ويقدر وزنها بمئات الآلاف من الأطنان . ومعنى هذا أنهُ لو لم تكن بمصر صناعة أهلية لاحتاجت حليفتنا الى مئات من البواخر لجلب المصنوعات التي تنتجها الصناعة المصرية الآن

على انهُ يجب ألاّ ننسى أن توفير حاجات سكان البلاد من جميع المصنوعات في وقت الحرب أمر ضروري لضمان استمرار مقاومة هذه البلاد . فأن مقاومة أي بلد من البلاد تطول أو تقصر وتقوى أو تضعف تبعاً لامكان حصول أو عدم حصول أهل البلاد على حاجاتهم الضرورية

ولهذا أعتقد اعتقاداً راسخاً انه لا بدَّ لنا — كما قدمت — من أن نركز الكثير من جهودنا لزيادة الانتاج الصناعي وترقيته وانتشاره اذا أردنا أن نستكمل معدات الدفاع عن بلادنا . وعند ذلك فقط يمكننا أن ننشيء صناعات حربية بحتة تقوم وقت الحرب بسد حاجات الدفاع عن البلاد . كما أعتقد اعتقاداً راسخاً أيضاً انه لا أمل لنا باقامة هذه الصناعات الحربية إلاّ اذا ساعدنا على تثبيت أقدام جميع صناعات السلم القائمة الآن والسعي بعد ذلك بجد وبسرعة لاتمام الحلقة الناقصة في سلسلة الصناعات المصرية الضرورية للسلم وللحرب في آن واحد

***

واستكمالاً لهذه الخطة أرى أن نسعى كل العناية بتشجيع انشاء صناعات حربية جديدة وبين أيدينا الآن فرصة سانحة تساعدنا على ذلك — هي فرصة كثرة الاموال المتداولة في السوق المصرية . ومن المناسب انتهاز هذه الفرصة لتشجيع أصحاب الأموال من المصريين على التفكير في المشروعات الصناعية التي يجب أن تقوم بها البلاد في المستقبل

سواء لنا بدا من ضرورتها في هذه الحرب أو لوجود مادتها الأولية في مصر أو في البلاد القريبة منها

ويجب أولاً وقبل كل شيء اتخاذ العدة من الآن لانتهاز أول فرصة ممكنة لتنفيذ مشروع صناعي هام يترتب عليه انقلاب عظيم في حياة البلاد الاقتصادية وهو مشروع كهربة خزان أسوان . فلقد شغل هذا المشروع تفكير الحكومات وجميع الرجال المسؤولين في هذه البلاد منذ ثلاثين سنة . ودرست مشروعات عديدة لتنفيذه كما استخدم الكثيرون من الخبراء العالميين لدرس هذه المشروعات المختلفة وابداء رأيهم فيها . ومع ذلك لم نبدأ في تنفيذه للآن . مع انه يتوقف على تنفيذ هذا المشروع الحيوي الخطير إحياء صناعات لا غنى للبلاد عنها بل هو يخلق من أفقر مديريات القطر — وهي أسوان — منطقة صناعية مزدهرة . كما يمكنه ان يخلق من مناطق أخرى مراكز صناعية هامة بعد نقل التيار الكهربائي اليها

ولعل أهم الصناعات التي يمكن إنشاؤها ، اذا تم تنفيذ هذا المشروع ، صناعة الحديد والصلب . فالحديد الخام متوفر في أسوان . وهو من نوع جيد بشهادة الكثيرين من الاخصائيين الأجانب . وهو — كما لا يخفى — المادة الأولية لكثير من الصناعات المعدنية والميكانيكية . أما الأسمدة الآزوتية فضرورتها واضحة لبلاد زراعية كمصر . وقد أثبتت الحرب الحالية هذه الحقيقة بشكل لا يحتاج الى بيان . إذ لو كانت هذه الصناعة موجودة الآن داخل البلاد وأنتجت من الأسمدة الآزوتية حاجة زراعتها دون أن تضطر الى الالتجاء للخارج لاستيراد كميات غير كافية منها وبأثمان باهظة لزادت غلة أرضنا من الحبوب ومن القطن زيادة كبيرة

على انه يشتق أيضاً من صناعة الأسمدة صناعات أخرى عديدة لانتاج كثير من المواد الحربية الضرورية كصناعة المفرقعات مثلاً

***

وهناك صناعات كثيرة ينتظر لها النجاح في مصر نذكر منها : —

١ — صناعة السليلوز [illegible]

ومشتقاته كالحرير الصناعي الذي تقدمت صناعته الآن بشكل واضح والذي تصنع أحسن أنواعه الآن من بقايا القطن ، وصناعة الحرير والسيلوز هي في الواقع سلسلة صناعات كيماوية يتحول أكثرها في زمن الحرب الى صناعات حربية

٢ — صناعة استخراج المعادن

كذلك من واجبنا أن نهتم بصناعة استخراج المعادن الكثيرة المدفونة في اقليم البحر الأحمر . فانه يوجد في باطن هذا الاقليم أنواع متعددة من المعادن القيمة اللازمة للسلم والحرب وقد ثبت — فضلاً عن وجود البترول بكميات وافرة — وجود المعادن الآتية بكميات تجارية . وأكثرها قابل للاستغلال وهي : — الفوسفاة — المنجنيز — الولفرام Wolfram النيكل — القصدير — الكبريت — الرصاص — الزنك — حجر الطلق Talc — الكالين — الكروم

ونرى في هذا الصدد أنهُ من واجب الحكومة أن تسرع في إنشاء الطرق المعبدة التي تصل وادي النيل بشاطىء البحر الأحمر وأن تسعى لايجاد مياه الشرب اللازمة هناك . فهذا الاصلاح يساعد كثيراً على استخراج هذه الثروة المدفونة ويشجع أصحاب رؤوس الاموال على التفكير في مثل المشروعات

٣ — صناعة حفظ الفواكه والخضروات

كذلك يجب أن نفكر في نشر صناعات حفظ الفواكه والخضروات التي تعتبر صناعة أساسية في جميع البلاد الزراعية

اننا ننتج كميات كبيرة من الخضروات . ونستطيع مضاعفة هذا الانتاج لو ضمنا له سوقاً خارجية . ونظراً لصعوبة ايصالها الى اوربا طازجة لعدم وجود بواخر التبريد اللازمة لهذا الغرض ، فانتظاراً لهذا الوقت — الذي نرجو أن يكون قريباً والذي نستطيع فيه شركة مصرية أن تنشىء بواخر التبريد اللازمة لنقل الفواكه والخضروات والزهور الى اوربا — يحسن أن نفكر من الآن في البدء بصناعة حفظ هذه المنتجات اما بتجفيفها ، واما بحفظها كما هي واما بعصرها كما يحصل في صناعة الطماطم . وكل هذه صناعات تقدمت تقدماً كبيراً في زمن الحرب . فقد راجت صناعة التجفيف رواجاً عظيماً وصار تجفيف البصل مثلاً صناعة رابحة كما صار في الامكان حفظ جميع الخضروات البقلية والطماطم والجزر وخضروات كثيرة أخرى بطريقة لا تفقدها أية ميزة من ميزاتها الغذائية بل لا تفقدها أحياناً لونها الطبيعي

وقد قامت أخيراً صناعات كثيرة من هذا النوع وراجت رواجاً كبيراً ونرجو أن يزداد نشاطها في المستقبل ، وأن تستكمل جميع أسباب التحسن والتقدم . هذا ولا يزال في هذا المجال متسع لمجاعات مالية جديدة تتأسس للقيام بهذه الصناعة على نطاق واسع

٤ — صناعة المطاط

وأخيراً يمكن أن تؤسس بنجاح صناعة ضرورية لا توجد مادتها الأساسية في مصر الآن . ولكن هذه المادة تمر من طريق مصر الى اوربة لتصنع فيها . وأقصد بذلك صناعة المطاط (الكاوتشوك) . فقد أثبتت هذه الحرب ضرورة هذه الصناعة أيضاً . وهي صناعة أوربية وأميركية . ولكن مادتها الأولية تأتيها من الملايا والهند الصينية . ولا مانع من نجاح هذه الصناعة في بلادنا لتموين مصر والبلاد الشرقية القريبة . وقد اطلعت قبل الحرب على تقرير فني ظهر لي منهُ امكان نجاح هذه الصناعة في مصر نجاحاً جليّ المظهر . ولو تبين لنا من أبحاث زراعية يجب ان نقوم بها إمكان زراعة المطاط في مصر اذاً لأصبح أمر نجاح هذه الصناعة موكداً

***

أيها السادة : لقد حاولت ان أوضح لحضراتكم في كلمات قليلة حالة الصناعة المصرية وأثرها في الاقتصاد القومي في السلم وفي الحرب

حاولت أن أوضح : أولاً — أن انتشار الصناعة في البلاد هو السبيل الوحيد لرفع مستوى معيشة الطبقات الفقيرة والطريق الوحيد لعلاج مشكلة الفقر والبطالة ولايجاد عمل في المستقبل للشباب المتعلم وغير المتعلم

ثانياً — أن انتشار الصناعة وازدهارها هو السبيل الوحيد لسد حاجات أهل البلاد من الضروريات بأثمان معقولة وقت الحرب وإبان السلم

ثالثاً — أن انتشار الصناعة هو — كما بينت لحضراتكم — الأساس المتين الذي ترتكز عليه في المستقبل جميع الجهود لامكان الدفاع عن سلامة البلاد

وإني لا أشك في أن الصناعة تتمتع برعاية الحكومة وتأييدها . لذلك رأيت من واجبي ان اترجم لاولي الأمر ولجميع المفكرين في مصر عما يجيش في صدور رجال الصناعة من خواطر وآمال

وأسعد الأيام — أيها السادة — هو يوم نرى فيه بلادنا وقد رسخت فيها أقدام الصناعة على أقوى الدعائم وأصبحت فيه بلاداً صناعية كما هي الآن بلاد زراعية بل هو اليوم الذي نطمئن فيه على زوال شبح الفقر والعوز الذي يطارد كثيراً من الطبقات في مصر . وهو اليوم الذي يحقق فيه علم السعادة والهناءة على بلادنا المحبوبة . جعلها الله دائماً موفورة الخير والبركة والسلام في ظل مليكنا المعظم « فاروق » حفظه الله لمصر وللصناعة المصرية راعياً ونصيراً .